الحال عند سيبويه والفراء

بقلم الدكتورة

فاطمة محمد طاهر حامد

الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف كلية اللغة العربية وآدابها
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الخامس (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحال عند سيبويه والفراء

فاطمة محمد طاهر حامد

قسم اللغة والنحو والصرف كلية اللغة العربية وآدابها ـ جامعة أم القرى بمكة المكرمة المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : dr.fatmah-hamid@hotmail.com

الملخص

موضوع البحث: الحال عند سيبويه والفراء.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة مسائل الحال بين إمام البصرة سيبويه وعلم الكوفة الفراء، وإلى تسليط الضوء على ماهيته عندهما، وتتبعه في كتابيهما الكتاب ومعاني القرآن، تقعيدا ودلالة واستعمالا، فلكل منهما تفكير نحوي ومنطق عقلي يساعده في تحديد معالمه ووظائفه الخاصة به، وهو ما ييسر ويسهل في نهاية الأمر من معرفة أصول الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا الباب .

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج:

- استخدام مسمى الحال عند كل من سيبويه والفراء.
- يطلق الفراء مصطلح القطع ويقصد به الحال .
- يطلق سيبويه على الحال مسمى الخبر والصفة والمفعول فيه.
- اتفق سيبويه والفراء على مجيء الحال نكرة وقد يأتي معرفة على غير الأصل.
- قد يأتي صاحب الحال نكرة عند سيبويه.

وتوصي الدراسة بتتبع المسائل النحوية والصرفية عند سيبويه والفراء والتعرف إلى بذور الاختلاف بينهما وأثره في الخلاف بين البصريين والكوفيين.

الكلمات المفتاحية: الحال، القطع، الخبر ، الصفة .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٥١٧٨

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

The case with Sibawayh and Al-Farra

Fatima Mohamed Taher Hamed

Department of Language, Grammar and Morphology, College of Arabic Language and Literature, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia

Email: dr.fatmah-hamid@hotmail.com

Abstract

Research Title: Adverb according to Sibawayh and Al-Farraa

Research Aim: This research aims to study the issues of Adverb according to the imam of Basra Sibawayh and the imam of Kufa al-Farraa, as well as to shed light on its nature according to them, and follow it in their two books (The Book and Meanings(and the Qur'an in terms of rooting, semantics, and usage. Each of them has grammatical thinking and rational logic that helps him determine its own features and functions, which in the end facilitates the knowledge of the origins of the dispute between Basra and the Kufi in this section.

Research Methodology: The research employed the descriptive analytical method.

Main findings:

- **The use of adverb according to Sibawayh and al-Farraa.**
- **Al-Farraa mentions the term (Al-Qata') and means adverb.**
- **Sibawayh calls Adverb as predicate, adjective and object**
- **Sibawayh and Al-Farraa agreed that the adverb may be indefinite and may come be definite**
- **The person who is described under adverb may be indefinite according to Sibawayh**

The study recommends tracing the grammatical and morphological issues of Sibawayh and Al-Farraa and identifying the difference between them and its impact on the dispute between the Basraians and the Kufics.

Keywords: Adverb, Al-Qata', Predicate, Adjective .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد..

فهذا بحث عنوانه "الحال عند سيبويه والفراء" يتناول موضوع الحال بين علمين بارزين من علماء البصرة والكوفة، هما سيبويه والفراء رحمهما الله.

مشكلة البحث:

يتناول هذا البحث موضوعا مهما من مواضيع النحو وهو الحال، وهو يجيب عن التساؤل الآتي: هل يوجد خلاف بين سيبويه والفراء في الحال، وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في هذا الباب.

حدود البحث:

تتناول الدراسة الحال ومسائله المختلفة في كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مسائل الحال بين إمام البصرة سيبويه وعلم الكوفة الفراء، وبيان ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه في كتابيهما الكتاب ومعاني القرآن.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

إجراءات البحث:

١. عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

٢.توثيق النصوص والأقوال من مصادرها المعتمدة.

الدراسات السابقة:

١.الحال بين واقع التنظير وحقيقة الاستعمال. سائدة العيص، اشراف د. اسماعيل عمايرة. رسالة دكتوراه. الجامعة الأردنية ٢٠٠٣م.

٢.مصطلح القطع في كتاب معاني القرآن للفراء، مفهومه دلالاتـــه. أ. أحمد الشايب عرباوي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١١م.

٣.الحال بين الاشتقاق والجمود، دراسة نحوية وصفية، عبد الله عبيد سالم باحفي، جامعة النيلين، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، محمد غالـــب عبد الرحمن وراق، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية اللغة العربية. مجلـــة الدراسات العليا، جامعة النيلين، (مج١١) (ع٤٤-١) ٢٠١٨/٧/١٥م.

خطة البحث:

بدأ البحث بمقدمة تناولت أهمية الموضوع وأسباب اختياره وحـــدوده والدراسات السابقة، ثم فصول البحث ومباحثه وهي كالآتي:

- **الفصل الأول**: **الحال**، **وفيه ثلاثة مباحث**:
  - **المبحث الأول**: تعريف الحال.
  - **المبحث الثاني**: تسمية الحال
  - **المبحث الثالث**: تنكير الحال وتعريفها
- **الفصل الثاني**: **عامل الحال وفيه ثلاثة مباحث**:
  - **المبحث الأول**: صفة عامل الحال
  - **المبحث الثاني**: ترتيب الحال مع عاملها
  - **المبحث الثالث**: حذف عامل الحال

- **الفصل الثالث**: **أقسام الحال**: **وفيه ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول : الحال المنتقلة والثابتة

المبحث الثاني: الحال المشتقة والجامدة

المبحث الثالث: الحال المفردة والحال الجملة

- **الفصل الرابع**: **صاحب الحال**، **وفيه مبحثان**:

المبحث الأول: تنكير صاحب الحال وتعريفه

المبحث الثاني: ترتيب الحال مع صاحبها

والخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات. ثم مسرد المصادر والمراجع.

الفصل الأول الحال

المبحث الأول: تعريف الحال:

عرف سيبويه[١] الحال بقوله: "ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل... وذلك قولك: ضربتُ عبدالله قائماً "[٢]. فالحال عند سيبويه منتصب للدلالة على هيئة، ومثل له بـ: ضربت عبد الله قائماً، فقائما حال منصوبة، تبين هيئة عبد الله صاحب الحال، وقد عمل فيها الفعل.

ولم يرد تعريف الحال عند الفراء[٣]، ولكنه ذكر في غير موضع من كتابه " معاني القرآن" أن الحال منصوب على القطع، قال: "ولو نصبته إذ لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صوابا"[٤]، فذكر أن الحال تكون منتصبة وأنها تكون نكرة. وقال:" فأما النصب في أحد الوجهين، أن تجعل "الكتاب" خبرا لـ "ذلك" فتنصب هدى على القطع، لأن هدى نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها، لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة. وإن شئت نصبت "هدى" على القطع من الهاء التي في "فيه" كأنك قلت: لا شك فيه هاديا"[٥]. فقوله: لأن هدى نكرة اتصلت بمعرفة تم خبرها، فكأنه يقول إن الحال فضلة في الجملة.

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، وهو فارسي الأصل، اشتهر بتأليف الكتاب في النحو، وشهرته مستفيضة، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر طبقات النحويين، الزبيدي ٦٦، بغية الوعاة، السيوطي ٢/٢٢٩.

(٢) (سيبويه،١٤٠٨: ١/٤٤).

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، له مؤلفات شهيرة منها معاني القرآن، وكانت وفاته سنة ٢٠٧هـ. ينظر (البغدادي،١٤٢٢: ١٢/١٩٨)، (الزبيدي ١٣١).

(٤) (الفراء ١/ ٣٤٨).

(٥) (الفراء ١/١٢).

والحال وصف، والوصف ما دل على معنى وذات متصفة بـــه، كاســم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغــة وأفعــل التفضــيل. والفضلة ما ليس ركنا في الإسناد، وما يمكن أن يستغنى عنه، وهو خــلاف العمدة. وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفا، وإنمــا هذا هو الغالب، ولا أن تكون فضلة، فهذا هو الغالب أيضا، فقد تكون بمنزلة العمدة أحيانا في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساد الجملة(٦).

والمنتصب أي ينتصب أصالة، وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي، كما في قول القحيف العقيلي(٧):

فما رجَعَتْ بِخَائِبةٍ رِكابُ حكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

فقوله " بخائبة " حال، وقد زيدت الباء في الحال المنفي عاملها. ومن ذلك أيضا قول رجل من فصحاء طيء(٨):

كائنْ دعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمزدوءٍ ولا وكلِ

وليس من اللازم أن تكون الحال وصفا في كل الاستعمالات، وإنما هذا هو الغالب. وتعرف دلالته على الهيئة بوضع سؤال نحو كيف كان، أو كيف كانت صورته. وكلمة الحال صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة، نحو الحــال جيد، والحال جيدة، وإن هذا الحال حسن، أو إن هذه الحال حسنة، أمــا إذا ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة البتة، نحو الحال جيــدة وإن هــذه الحالــة

(٦) (الشاطبي، ١٤٢٨: ٤١٧/٣)، (ابن هشام ١٤١٩: ٣٢٩).

(٧) البيت من الوافر، ومن شــواهد (ابــن منظــور ١٤١٧: م ن ي)، و(البغــدادي ١٤١٦: ١٣٧/١٠).

(٨) البيت من البسيط ، ومن شواهد (ابن مالك، ١٣٩٧: ٤١٩)، و(المرادي،١٤٠٣: ٥٦).

حسنة[٩]. والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث، وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال: حال حسنة، ومنه قول الشاعر[١٠]:

إذَا أعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِن أمْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وألفها بدل من واو، لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة، مشتقة من التحول، وهو التنقل[١١].

(٩) ينظر (الخضري ، ٢٠١١: ٤٨١/١).

(١٠) البيت من الطويل، وهو لأفنون التغلبي في (البحتري: ١٦٤) و ولمويلك العبدي في(البحتري: ٢١٥).

(١١) ينظر (الخضري ، ٢٠١١: ٤٨١/١).

المبحث الثاني: تسمية الحال:

اختلفت تسمية الحال عند سيبويه والفراء بمسميات عديدة، فهما يطلقان عليه اسم الحال، حيث لا يختلفان في أن هذا الاسم هو أصل مسماه، لبيانه الحالة أو الهيئة التي يكون عليها الفاعل أو المفعول به، ويطلقان عليه مسميات أخر مختلفة.

قال سيبويه رحمه الله:" هذا باب ما يعمل فيه الفعل، فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول"(١٢). فهنا أورد سيبويه اسم الحال.

وقد أطلق سيبويه على الحال اسم الخبر في مواضع متفرقة من كتابه، قال:" باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن. وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبرا فتنصبه.."(١٣).

وأطلق سيبويه رحمه الله على الحال على الحال اسم الصفة، حيث قال: " واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو. والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسما لم تستطع أن تبني عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب؛ لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو. لو قلت: ابن عمي دنْيٌ وعربيٌّ جدٌّ ، لم يجز ذلك، فإذا لم يجز أن يبنى على المبتدأ فهو في الصفة أبعد" (١٤).

---

(١٢) (سيبويه، ١٤٠٨: ٤٤/١). (وينظر سيبويه، ١٤٠٨: ٦٠/٢، ٣٧٧/١، ٩٢/٢). في تسميته حالا.

(١٣) (سيبويه، ١٤٠٨: ٤٩/٢-٥٠). (وينظر سيبويه، ١٤٠٨: ٨١/٢ ، ٢/ ٨٧، ٢/ ٩٢).

(١٤) (سيبويه، ١٤٠٨: ١٢١/٢، وينظر ٣٨٦/١).

وقد أطلق عليه أيضا مفعولا فيه في قوله:" هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر، لأنه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنه مفعول (فيه)، وذلك قولك: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدا بيد... والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل.."[١٥]. ولكن الأكثر في استعمال سيبويه مسمى الحال، فتجد هذا اللفظ كثيرا في كتابه.

وكذلك الفراء رحمه الله يسميه الحال، قال:" ألا ترى أن المعنى: إن خفتم أن تصلوا فصلوا رجالا أو ركبانا، رجالا يعني رجّالة، فنصبا لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرا" [١٦].

ويطلق الفراء مسمى القطع على الحال، قال:" والنصب جائز في "غير" تجعله قطعا من "عَلَيْهِمْ" [الفاتحة :٧][١٧]. قال أبو العباس ثعلب في إعراب قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]: "من قرأ "قِطْعًا" جعل المظلم من نعته، ومن قرأ "قِطَعًا" جعل المظلم قَطْعا من الليل، وهو الذي يقول له البصريون الحال"[١٨] .

ويرى الرعيني أن تسميته حالا تسمية بصرية، أما الكوفيون فيسمونه قطعا، لأن الأصل أن يكون نعتا، إلا أنه لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة قطع عن التبعية إلى النصب[١٩]. وفرق هشام الضرير بينهما فذكر أن ما جاء منها بعد المعرفة المضمرة يسمى حالا، وما جاء بعد المعرفة الظاهرة يسمى قطعا[٢٠].

---

(١٥) (سيبويه، ١٤٠٨: ٣٩١/١، وينظر (ابن مالك ،١٤١٠: ٣٢٣/٢).
(١٦) (الفراء :١٤٢/١). (الفراء: ٢٤/١).
(١٧) (السابق: ٧/١) يريد بالقطع أنه منصوب حالا من الهاء في "عليهم" كأنه قيل: أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم.
(١٨) (ابن منظور، ١٤١٧: ق ط ع).
(١٩) (النيلي، ١٤١٩: ٤٨٠/١).
(٢٠) (السابق، ١٤١٩ : ٤٨٠/١) .

ويرى أبو حيان أن الفراء يفرق بين الحال والقطع قال:" وفرق الفراء، فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال"(٢١).

قال إبراهيم البعيمي:" الفراء يستعمل مصطلح القطع كثيراً ويريد به الحال، ويستعمل كذلك مصطلح الحال كما هو عند البصريين ولكنه قليل، وقد يجمع بينهما لمعنى واحد، قال في توجيه نصب (نَزَّاعَةً) من قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٥] نصبه على القطع وعلى الحال"(٢٢).

وأورد ابن شقير المصطلحين على أنهما متمايزان، وجعل القطع هو ما يجوز فيه أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله، فإذا لم يتبعه المتكلم في الإعراب وقطعه عنه نصبه على القطع(٢٣).

والظاهر أن الفراء لم يفرق هذا التفريق، وإنما أورد مصطلح القطع وقصد به الحال .

وقد وصف الفراء الحال بالخروج أو الإخراج فقال:" وقوله: ﴿مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٦] منصوب خارجا من القدر؛ لأنه نكرة والقدر معرفة، وإن شئت كان خارجا من قوله: ﴿ مَتِّعُوهُنَّ ﴾ متاعا ومتعة"(٢٤) . وهكذا نجد الفراء يكثر من تسمية الحال بالقطع كما هو ظاهر في كتابه، وقليلا ما يطلق عليه اسم الحال، وهو ما يميز المصطلحات الكوفية عن المصطلحات البصرية التي ارتآها البصريون.

---

(٢١) (أبو حيان ، ١٤١٠: ٢٦٩/١).
(٢٢) (البعيمي، ١٤١٨: ٥١٦). وينظر (الفراء: ٣٠٩/١).
(٢٣) (البعيمي ، ١٤١٨: ٥١٨).
(٢٤) (الفراء: ١٥٤/١). وينظر (الفراء: ١٩٨/٢) يريد أنه حال كما أن الجملة السابقة حال من الضمير في استمعوه، يريد أنه حال من الضمير في يلعبون. (ينظر الفراء : ٣٠٢/١، ٣٦٥/١، ٢٦٠/٢).

المبحث الثالث: تنكير الحال وتعريفها

الأصل في الحال أن تأتي نكرة، وهو ما اتفق عليه سيبويه والفراء، نحو جاء زيد راكبا، فالحال هنا نكرة، وهي كلمة "راكبا" وبينت هيئة زيد، فالغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه، لأنه مخبر عنه، ألزموه التنكير لئلا يتوهم كونهما نعتا ومنعوتا(٢٥).

وقد بيّن سيبويه مذهب العرب في ذلك، فذكر أن الاسم إن كان حالا لم تدخله الألف واللام ولم يضف. فلو قلت: "ضربته القائم" تريد قائما كان قبيحا، ولو قلت: "ضربتهم قائميهم" تريد قائمين كان قبيحا (٢٦).

وبين سيبويه مذهب يونس قائلا: "وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ على قوله: مررت به مسكيناً. وهذا لا يجوز، لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررت بعبد الله الظريفَ، تريد ظريفاً"(٢٧).

فصاحب الحال على قول يونس هنا أتى ضميرا بعد حرف الجر، وجاء الحال بعده معرفا بالألف واللام، وسيبويه لا يجيز مجيء "المسكين" حالا، لأن فيه الألف واللام، والحال نكرة. وقال أيضاً:" ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا، كما تكون النكرة فتلتبس بالنكرة... فالنكرة تكون حالا وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك"(٢٨). هذا هو الأصل في الحال، أن تكون نكرة ولا تكون معرفة.

---

(٢٥) ينظر (ابن مالك، ١٤١٠: ٢/ ٣٢٣).

(٢٦) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٣٧٧).

(٢٧) (السابق ٢/ ٧٦).

(٢٨) (السابق ٢ /١١٤).

وقد وردت الحال معرفة في ألفاظ مسموعة عن العرب لا يقاس عليها، قال سيبويه:" ما جاء معرفا بأل أو بالإضافة. وذلك قولك: أَرْسَلَها العِـراكَ. قال لبيدُ بن رَبيعةَ(٢٩):

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأَنّه قال: اعتراكاً. وليس كلُّ المصادر في هذا البـاب يدخلـه الألـف واللام، .. ومما جاء معرفا بالإضافة قولهم: طلبتَـه جَهْـدَك، كأَنّـه قـال: اجتهادا. وكذلك طلبَته طاقَتَك. قال سيبويه : وليس كلُّ مصدرٍ يضاف، كمـا أنَّه ليس كلُّ مصدر تَدخله الألفُ واللام في هذا الباب"(٣٠).

وبعد ذكره ما يأتي من الحال معرفا بالألف واللام أو بالإضافة ذكر أن من الأسماء ما يجعل مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام، نحو العـراك، في قولهم: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، والناسُ فيها الجَمَّـاءَ الغفيَـر. فهـذا يَنتصب كانتصاب العِراك. فهذه الأسماء معرفة على نيـة التنكيـر فقـولهم أرسلها العراك تأول بـ"معتركة" وطلبته جهدك يقدر بـ" اجتهادا"، ومررت بهم الجماء الغفير تأويله "جميعا".

ونقل سيبويه مذهب الخليل قائلا:" وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألفَ واللام في هذا الحرف وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطِبةّ"(٣١).

---

(٢٩) البيت من الوافر، وفي (لبيـد، ١٩٨٤: ٨٦)، و(ابـن يعـيش: ٦٢/٢)، و(العينـي ٢١٩/٣).

(٣٠) (سيبويه، ١٤٠٨: ٣٧٢/١).

(٣١) (سيبويه، ١٤٠٨: ٣٧٥/١).

والحال كذلك عند الفراء، وهي أن تأتي نكرة، قال: " فأما النصب في أحد الوجهين، فأن تجعل "الْكِتَابُ" خبرا لـ "ذَٰلِكَ"، فتنصب "هُدًى"[البقرة: ٢] على القطع، لأن "هدى" نكرة اتصلت بمعرفة، قد تم خبرها فنصبتها، لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة. وإن شئت نصبت "هُدًى" على القطع من الهاء التي في "فِيهِ" كأنك قلت: لا شك فيه هاديا"(٣٢). ولم أجد في كتابه ما يشير إلى مجيء الحال معرفة، وإنما الذي وجدته مجيئها على الأصل وهو التنكير.

(٣٢) (الفراء: ١/١٢، ١/٣٤٨).

الفصل الثاني عامل الحال

المبحث الأول: صفة عامل الحال:

عامل الحال: الفعل، وأشباه الفعل، وما يحمل معنى الفعل، قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول.... وذلك قولك ضربت عبد الله قائما، وذهب زيد راكبا... "[٣٣]. فعامل الحال هنا هو الفعل "ضربت" و"ذهب" وقد انتصب الحال بعد الفعل، وهذا الفعل يختلف عن الفعل كسى الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وقال سيبويه :"... فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفا. فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه بعده وهو عبد الله، ..."[٣٤]. فالفعل هو العامل الأصلي فيه، ويعمل فيه كذلك أشباه الفعل وهي أسماء شابهت الفعل في عمله ودلالته على الحدث، غير أنها مخالفة له في غير ذلك. ويعمل في الحال أيضا ما حمل معنى الفعل من الأسماء والحروف كأسماء الإشارة وغيرها.

وبين السيرافي ما ذهب إليه سيبويه قائلا:" وأمّا النصب في: هذا عبد الله منطلقا، وما ذكره معه فعلى الحال، والعامل فيه أحذ شيئين: إمّا التنبيه وإمّا الإشارة..."[٣٥].

---

(٣٣) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٤٤).
(٣٤) (سيبويه، ١٤٠٨: ٢/٧٨).
(٣٥) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢/٤٠٥).

ويرى سيبويه أن الحال يقع من المبتدأ المخبر عنه بالجار والمجرور، وذلك نحو: فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما [٣٦]. فقولك فيها عبد الله قائما وعبد الله فيها قائما كقولك: استقر عبد الله، ثم تخبر على أية حال استقر فتقول قائما، فقائم حال مستقر فيها. يقول السيرافي: "مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته... فكان من حجة سيبويه في ذلك أنا إذا أدخلنا إن نصبنا الاسم وإن كان قبله ظرف، كقولنا إن في الدار زيدا"[٣٧].

كما أن الحال يقع من المبتدأ عند سيبويه وذلك في قولهم: مررت برجل معه كيس مختوم عليه، فيرى أن الرفع هو الوجه، لأنه صفة الكيس. ولكن النصب جائز على قول: فيها رجل قائما، وهذا رجل ذاهبا [٣٨].

ويرى سيبويه أن مما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب :هو رجلُ صدقٍ معلوما ذاك، وهو رجل صدق معروفا ذاك، وهو رجل صدق بينا ذاك، كأنه قال :هذا رجل صدق معروفا صلاحُه، فصار حالا وقع فيه أمر. فالأحوال هنا مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية[٣٩].

ومن وقوع الحال بعد أما عند سيبويه ما ينتصب من المصادر لأنه حال، وذلك في قول العرب: أما سمنا فسمين، وإما علما فعالم. فقد وقع الحال مصدرا بعد أما[٤٠]. وقد علق السيرافي عليه بقوله:" هذا باب فيه

(٣٦) (سيبويه، ١٤٠٨: ٢/٨٨).
(٣٧) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢/٤١٤).
(٣٨) (سيبويه، ١٤٠٨: ٢/٥٢).
(٣٩) (السابق ٢/٩٢).
(٤٠) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٣٨٤).

صعوبة، ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين. وكذلك قال الزجاج: هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه"(٤١).

وأما الفراء فيرى أن عامل الحال هو الفعل يقول: "وكذلك قول الله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً﴾ [البقرة: ٢٣٩] نصب لأنه شيء ليس بدائم، ولا يصلح فيه "هو"، ألا ترى أن المعنى: إن خفتم أن تصلوا فصلوا رجالا أو ركبانا، رجالا يعني رجّالة، فنصبا لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرا"(٤٢). فالعامل في الحال هنا الفعل، فصلوا، والحال رجالا أو ركبانا.

وقال: "وقوله" ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ [آل عمران:٥٠]، نصبت على فعل "جئت" كأنه قال: وجئتكم مصدقا لما بين يدي من التوراة، وليس نصبه بتابع لقوله ﴿ وَجِيهًا﴾ [آل عمران:٤٥] لأنه لو كان كذلك لكان ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران:٣] (٤٣).

ومن مجيء الحال من المضاف إليه يقول الفراء:" وقوله:﴿ بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ وقوله:﴿ فرحين﴾ لو كانت رفعا على بل أحياء فرحون لجاز. ونصبها على الانقطاع من الهاء في ربهم. وإن شئت يرزقون فرحين"(٤٤).

(٤١) (السيرافي،٢٠٠٨: ٢/٢٧٠).
(٤٢) (الفراء:١/١٤٢).
(٤٣) (الفراء: ١/٢١٦، ٣/١١).
(٤٤) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٢٤٧).

المبحث الثاني: ترتيب الحال مع عاملها:

يجب أن تتأخر الحال عن عاملها، إن كان فعلا جامدا كفعل التعجب، أو كان مشتقا يشبه الجامد كأفعل التفضيل، أو كان عاملها مصدرا صريحا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل. أو كان العامل اسم فعل، لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه. أو كان العامل معنويا كألفاظ الإشارة والاستفهام وأحرف التمني والتشبيه وشبه الجملة كالظرف أو الجار والمجرور(٤٥).

ومنع سيبويه أن يتقدم الحال على عامله الظرفي، قال سيبويه:" واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجل. فإن قال قائل: اجعله بمنزلة: راكبا مر زيد، وراكبا مرَّ الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن "فيها" بمنزلة "مرّ"، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل. وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنت"(٤٦).

وهنا يرى سيبويه أن الجار والمجرور "فيها" يعمل عمل الفعل "مرَّ"، ولكنه لا يساويه تماما في العمل، لأن الفعل أقوى في العمل، والجار والمجرور ينقص عن الفعل في أنه لا يتصرف تصرف الفعل. ثم قال: "ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل"(٤٧).

قال أبو سعيد السيرافي تعقيبا على كلام سيبويه: "إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عامل لا يجوز تقديمه عليه، نحو حروف الجر، لم يجز تقديم الحال على عامله. لا تقول: مرّ زيد قائمة بهند؛ لأن هندا لا يجوز تقديمها على الباء،

---

(٤٥) ينظر (الشاطبي، ١٤٢٨: ٤٦٦/٢).

(٤٦) (سيبويه، ١٤٠٨: ١٢٤/٢).

(٤٧) (سيبويه، ١٤٠٨: ١٢٤/٢).

والحال تابعة للاسم، فلم يجز تقديمها عليه، وإن كان العامل فيها الفعل، ورأيت أبا الحسن بن كيسان يجيز في القياس: مررت قائمة بهند"(٤٨).

قال سيبويه:" فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أسقط رب قائما رجل. فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه"(٤٩).وهنا يبين سيبويه أن الحال لا يتقدم على الاسم المجرور بالحرف ولا يفصل بينهما، فهو قبيح في الكلام.

والفراء يجيز تقدم الحال على عامله قال:" ولو نصبت السورة على قولك: أنزلناها سورةً وفرضناها، كما تقول: مجردا ضربته كان وجها. وما رأيت أحدا قرأ به"(٥٠). يريد الفراء أن كلمة "سورة" منصوبة على الحال، وبين أبو حيان في البحر معنى قول الفراء أن سورة حال من الهاء والألف، والحال من المكني يجوز أن يتقدم عليه، فيكون الضمير المنصوب في "أَنزَلْنَاهَا" ليس عائدا على "سُورَةٌ " [النور:١] وكان المعنى أنزلنا الأحكام "فرضناها" سورة، أي في حال كونها سورة من سور القرآن(٥١).

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩] "ولو نصبت الخالص والخالصة على القطع، وجعلت خبر ما في اللام التي في قوله لذكورنا كأنك قلت: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصا وخالصة كما قال: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل:٥٢] والنصب في هذا الموضع قليل، لا يكادون يقولون: عبد الله قائما فيها، ولكنه قياس"(٥٢).

---

(٤٨) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٤٥٢/٢).
(٤٩) (سيبويه، ١٤٠٨: ١٢٤/٢).
(٥٠) (الفراء: ٢٤٤/٢).
(٥١) (السابق: ٢ /٣٩٣).
(٥٢) (السابق: ٣٥٨/١).

وجوز الفراء النصب على القطع في هذه الآية، وإن كان النصب بها قليل. كما رجح قراءة النصب على الحال [٥٣]. في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧]

ونسب أبو البركات الأنباري للفراء أنه لا يجيز تقديم الحال على العامل فيه، قال: "وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال، سواء كان العامل فيه فعلا أو معنى فعل، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر، فإنه إذا قال راكبا جاء زيد، ففي راكب ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز"[٥٤].

قال السيوطي:" ومنها أن يكون الحال جملة معها واو نحو جاء زيد والشمس طالعة، فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد وأجازه الكسائي والفراء وهشام مطلقا. وأجازه بعضهم إذا كان العامل فعلا"[٥٥]. وهنا اختلف النقل عن الفراء، فالأنباري ذكر أن الفراء يمنع تقديم الحال على عامله، والسيوطي ينقل عنه جواز التقدم على عامله إن كان الحال جملة. والذي يظهر من كلام الفراء أنه يجيز تقديم الحال على عامله.

(٥٣) (الفراء: ٤٢٥/٢). يريد بالقطع أن تكون منصوبة بفعل محذوف نحو أعني.
(٥٤) (الأنباري، ١٤٢٠: ١٥١).
(٥٥) (السيوطي، ١٤١٨: ٢٣٩/٢).

المبحث الثالث: حذف عامل الحال:

يجوز حذف عامل الحال عند سيبويه والفراء، فيحذف جوازا إن دل عليه دليل، قال سيبويه: "وأما قوله جل وعز: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٤] فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين. حدثنا بذلك يونس"(٥٦). وفي الآية الكريمة أضمر الفعل "نجمعها" للدليل عليه. وهو في تقدير بلى نجمعها قادرين.

قال سيبويه:" وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى. وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى..."(٥٧). فيحذف العامل هنا وجوبا " اتحول" لأنه قصد بالاستفهام التوبيخ ولم يرد الإخبار والإعلام بحاله.

وقال سيبويه في:" باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه..."(٥٨). قوله فصاعدا وفزائدا حالان عاملهما محذوف وجوبا، والتقدير فذهب الثمن صاعدا، وفذهب الثمن زائدا.

ويقول سيبويه:" وأما هو فعلامة مضمر وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا. وذلك قولك: هو زيدٌ معروفا، فصار المعروف حالا. وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت : أثبته أو الزمه معروفا، فصار المعروف حالا كما كان المنطلق حالا حين قلت: هذا زيد منطلقا"(٥٩). فالعامل هنا محذوف وتقديره أثبته أو أحقه معروفا ومعروفا الحال.

---

(٥٦) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٣٤٦).
(٥٧) (السابق، ١٤٠٨: ١/٣٤٣).
(٥٨) (السابق ١/٢٩٠).
(٥٩) (السابق ٢/٧٨).

يقول السيرافي مبينا قول سيبويه:"...وأما نصب هو زيد معروفا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به. وذلك أنك إذا قلت: هو زيد فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقا وأن يكون باطلا، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبر به. فإذا قال: هو زيد معروفا فكأنه قال: لا شك فيه وكأنه قال: أحق ذلك، والعامل فيه ما أحق وما أشبهه"(٦٠).

قال الرضي:" واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره زيد أبوك أحقه عطوفا، يقال حققت الأمر أي تحققته وعرفته، أي أتحققه وأثبته عطوفا، وفيه نظر، إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال"(٦١) . فالرضي لا يوافق سيبويه على أن العامل مقدر بعد الجملة وتقديره أحقه.

وقال سيبويه:" وذلك قولك: أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب...." (٦٢). يقول السيرافي:" وقدّره سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصدر، فقال :وكأنّه يقوله أتقوم قائما، وأتقعد قاعدا، ولكنّه حذفه استغناء" (٦٣).

وأما الفراء فيقول:" وفي قراءة عبد الله: ﴿صُمًّا بُكْمًا عُمْيًا﴾ [البقرة:١٨] بالنصب. ونصبه على جهتين، إن شئت على معنى: تركهم صما بكما عميا، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات، ثم تستأنف صما بالذم لهم. والعرب تنصب بالذم وبالمدح، لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلا

---

(٦٠) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٤٠٧/٢).
(٦١) (الرضي، ١٣٩٨: ٥١/٢).
(٦٢) (سيبويه، ١٤٠٨: ٣٤٠/١).
(٦٣) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢٢٩/٢).

له، وثوابا له، وبعدا وسقيا ورعيا"[٦٤]. فقوله صما بكما عميا حال، والعامل مقدر وهو تركهم، كأنه يريد الضمير المنصوب في "وتركهم" وجعله أسماءهم إذ كان ضميرا مجموعا فكأنه عدة ضمائر كل ضمير اسم.

وقال الفراء:" إن شئت جعلت نصب قادرين من هذا التأويل، كأنه فِي مثله من الكلام قول القائل :أتحسب أن لن أزورك؟ بل سريعا إن شاء اللَّه، كأنه قال :بلى فاحسبني زائرك. وإن كان الفعل قد وقع على ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ ﴾ فإنه فِي التأويل واقع على الاسماء"[٦٥] .

وقال الفراء تعليلا لما سبق:" وقد يقول بعض النحويين إنا نصبنا "قادرين" على أنها صرفت على نقدر، وليس ذلك بشيء، ولكنه قد يكون فيه وجه آخر سوى ما فسرت لك: يكون خارجا من نجمع، كأنه في الكلام قول القائل: أتحسب أن لن أضربك؟ بلى قادرا على قتلك، كأنه قال: بلى أضربك قادرا على أكثر من ضربك"[٦٦]. وهو عين ما قاله سيبويه.

(٦٤) (الفراء: ١٦/١) .ينظر الحاشية. وهذه القراءة في (القرطبي ٢٠١٣، ١٤٩/١).
(٦٥) (السابق : ١٧١/١).
(٦٦) (السابق: ١٧١/١).

الفصل الثالث أقسام الحال

المبحث الأول: الحال المنتقلة والثابتة:

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة، وهي التي تبين هيئة شيء مدة معينة، ثم تفارق تلك الهيئة، فتكون الصفة غير ثابتة ولكنها متغيرة، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فالضحك ليس ثابتا، وإنما يكون في فترة قليلة ثم ينفك عنها. وغير المنتقلة أو الثابتة وهي التي تبين هيئة الشيء ملازمة له ولا تفارقه، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام:١١٤].

وهذا مذهب سيبويه والفراء ومن تبعهم من النحويين، وسيبويه لم يصرح بذلك، إنما استشهد بهذا المثال في جواز مجيء الرفع والنصب في كلام العرب، قال سيبويه: "ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها"(٦٧). فـ"يديها" بدل من "الزرافة" بدل بعض من كل، "وأطول" حال ملازمة من "يديها"، و "من رجليها" متعلق بـ"أطول"؛ لأنه اسم تفضيل، وعامل الحال "خلق"، وهو يدل على تجدد المخلوق.

وأما الفراء فقد صرح بذلك في موضعين من كتابه قال في الحال المنتقلة:" وكذلك قول الله:﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا﴾ [البقرة:٢٣٩] نصب لأنه شيء ليس بدائم"(٦٨). وقال في موضع آخر:" إنما الحال التي تنتقل، مثل القيام والقعود"(٦٩).

---

(٦٧) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/١٥٥).

(٦٨) (الفراء: ١/١٤٢).

(٦٩) (السابق: ٢/١٠٤).

المبحث الثاني: الحال المشتقة والجامدة:

الغالب في الحال الاشتقاق، قال سيبويه:" وإنما ذكرنا الإفراد في "وحده" والانقضاض في "قضهم" لأنه إذا قال "قضهم" فهو مشتق من معنى الانقضاض، لأنه كأنه يقول: انقض آخرهم على أولهم. وكذلك "وحده" إنما هو من معنى التفرد، فكذلك أيضاً يكون "خمستهم" نصباً إذا أردت معنى الانفراد، فإن أردت أنك لم تدع منهم أحداً جررت، كما كان ذلك في قضهم. وبعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه"(٧٠).

وقال في موضع آخر:" باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعمةً وجماعةً، كأنك قلت: مررت بهم قياماً. وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول لأن الجميع وعامةً اسمان متصرفان، تقول: كيف عامتكم؟ وهؤلاء قوم جميع"(٧١).

وقد تقع الحال جامدة، وكون الحال مشتقة أكثر من كونها جامدة، وللحال الجامدة المؤولة بالمشتق مواضع منها : أن تكون الحال مصدرا صريحا: قال سيبويه:" وذلك قولك: قتلته صبرا، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة، ولقيته عيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا" (٧٢).

وبين السيوطي مذهب سيبويه وجمهور البصريين حيث يرون أنها مصادر في موضع الحال المؤولة بالمشتق أي ساعيا وراكضا.. وذكر أن

---

(٧٠) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٣٧٥).
(٧١) (السابق، ١٤٠٨: ١/ ٣٧٦.)
(٧٢) (السابق ١/٣٦٠).

بعضهم يرى أنها أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي وذا فجأة [٧٣]. فمذهب سيبويه أنها مصادر مؤولة بالمشتق في موضع الحال فتؤول باسم الفاعل.

ومن مواضع الحال أن تكون دالة على مفاعلة: ويرى سيبويه أن الحال في الأصل مشتقة وليست جامدة، وقال:" وذلك قولك: كلمته فاهُ إلى فيَّ، وبايعته يدا بيدٍ، كأنه قال: كلمته مشافهةٌ، وبايعتُه نقداً، أي كلمته في هذه الحال.... والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب لأنه حال وقع فيه الفعل. وأما بايعته يدا بيد، فليس فيه إلا النصب، لأنه لا يَحسن أن تقول: بايعته ويد بيد، ولم يرد أن يُخبر أنَّه بايَعه ويدُه في يده، ولكنَّه أراد أن يقولَ: بايعتُه بالتعجيل، ولا يبالِي أقَريباً كان أم بعيدا"[٧٤]. ومذهب سيبويه في "كلمته فاه إلى في" أنه منتصب على الحال؛ لأنه واقع موقع المشتق فيؤول بالمشتق وهو مشافهة، وكذلك في بايعته يدا بيد كأنه قال نقدا، وكذلك هي منصوبة على الحالية ولا يحسن فيها غير ذلك.

ومن مواضع الحال أن تكون دالة على ترتيب: ومن وقوعه جامدا في الترتيب قول سيبويه: "دخلوا الأولَ فالأولَ، جرى على قولك: واحدا فواحدا، ودخلوا رجلا رجلا"[٧٥].

وأما الحال الجامدة التي لا تتأوَّل بالمشتق فهي في مواضع منها: وقوع الحال جامدا في التسعير قال سيبويه: "ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك: بعت الشاء شاة ودرهماً، وقامرته درهماً في درهم، وبعته دارى

(٧٣) (السيوطي، ١٤١٨: ٢/٢٢٨).
(٧٤) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/٣٩١).
(٧٥) (السابق،: ١/٣٩٨).

ذراعاً بدرهم، وبعت البر قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة ماله درهماً لكل أربعين درهماً، وبينت له حسابه باباً باباً، .. "[٧٦].

فالمعنى: "بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم، .. وهكذا بعته داري ذراعا بدرهم، وبعت البر قفيزين بدرهم، على معنى مسعرا بهذا السعر، وأخذت منه زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما، فإنه قال: أخذت زكاة ماله فارضا أو مقدرا هذا الفرض، والتقدير: وبينت له حسابه بابا بابا أي: مصنفا ومبوبا، وتصدقت بمالي درهما درهما، أي مفرقا هذا التفريق[٧٧].

وبين الشاطبي ما مثل به سيبويه من قوله: هذا خاتمك حديدا، وهذه جبتك خزاً. وما وجه به من عدم التزام هذين الوصفين أن الحال خبر من الأخبار، والأخبار لا يشترط فيها اشتقاق ولا انتقال باتفاق[٧٨].

ومن مواضع الحال المؤولة بالمشتق أن تكون الحال دالة على طور واقع فيه أفعل التفضيل. ومن ذلك ما مثل به سيبويه هذا بسراً أطيبُ منه رطباً، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا"[٧٩].

وحق أفعل التفضيل أن يجعل له مزية على الجوامد المضمنة معنى الفعل، لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل، ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة، فيجعل موافقا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو: هو أكفاهم ناصرا، وجعل موافقا للصفة المشبهة إذا توسط نحو : تمرنا بسرا

---

(٧٦) (السيوطي، ١٤١٨: ٣٩٢/١).
(٧٧) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢٨٤/٢).
(٧٨) (الشاطبي، ١٤٢٨: ٤٢٥/٣). وينظر (سيبويه، ١٤٠٨: ٣٩٦/١).
(٧٩) (سيبويه، ١٤٠٨: ١/ ٤٠٠).

أطيب منه رطبا، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون ، فنصب أطيب بسراً ورطباً، ونصب خيرا منك خير ما يكون وخير ما تكون[٨٠].

وسيبويه لا يرى إضمار "كان" كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه، لأنه خلاف قول سيبويه. قال ابن مالك:" وإنما ذكرت نص سيبويه لئلا يظن من لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهبت إليه، وغير السيرافي من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافي وذاهبون إلى ما ذهبت إليه"[٨١].

وأضاف النحاة إلى هذه المواضع مواضع أخر[٨٢]. قال أبو حيان" وقال الفراء أكثر كلام العرب فاه إلى فيَّ بالنصب، والرفع مقول صحيح، وفي ما أشبهه هذا من قولهم: حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه عن قوسي.."[٨٣].

ثم بيَّن أبو حيان معنى قول الفراء قائلا:" ويعني بقوله والنصب معها أي مع الواو في الثاني سائغ على إعمال المضمر يعني جاعلا فتقول: حاذيته ركبته وركبتي، وكلمته فاه وفي، أي جاعلا فاه وجاعلا ركبته،... وذكر ابن مالك عن الفراء جاورته بيته إلى بيتي، ويقتصر في هذا على مورد السماع وهو ما حكاه الفراء.."[٨٤]. فالفراء يجيز نصب فاه إلى في على الحال، ويقدر جاعلا فاه إلى في، وجاعلا ركبته إلى ركبتي، وجاعلا منزله إلى منزلي، ويقصره على السماع.

---

(٨٠) ينظر (ابن مالك، ١٤١٠: ٣٤٤/٣).
(٨١) (ابن مالك، ١٤١٠: ٣٤٥/٣) . وينظر (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢٨٩/٢).
(٨٢) ينظر (الشاطبي، ١٤٢٨: ٤٢٩/٣).
(٨٣) (أبو حيان، ١٤٠٨: ٣٣٥/٢).
(٨٤) (السابق ٣٣٦/٢).

المبحث الثالث: الحال المفردة والحال الجملة:

الأصل في الحال أن تأتي مفردة، ولكنها قد تأتي خلاف الأصل فتأتي جملة اسمية أو فعلية، أقول جاء زيد ضاحكا، فضاحكا اسم مفرد وهو الحال، ثم أقول جاء زيد يضحك، ويضحك جملة فعلية هي الحال، وأقول جاء زيد وهو راكب، والجملة الاسمية وهو راكب الحال، وإذا كان الحال جملة إسمية فلا بد من وجود رابط يربط بين الحال وصاحبه، وهو إما الواو أو الضمير أو هما معا. ومما سبق من المسائل يظهر مذهب سيبويه والفراء في مجيء الحال مفردة.

وقد تقترن جملة الحال المبدوءة بفعل ماض بقد، قال الفراء: "وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ [البقرة: ٢٨] المعنى. والله أعلم ــ وقد كنتم، ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام... وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصري "حصرة صدورهم"(٨٥). كأنه لم يعرف الوجه في أصبح عبد الله قام، أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريد فقد أخذ شاة"(٨٦).

ويقول أيضا:" وقوله:﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] يقول ضاقت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم. فذلك معنى قوله" حصرت صدورهم" أي ضاقت صدورهم. وقد قرأ الحسن "حصرة صدورهم"، والعرب تقول:" أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله. وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرت إلى ذات التنانير. فإذا رأيت فَعَل بعد كان ففيها قد مضمرة، إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر فيها قد مع جحد، لأنها توكيد،

(٨٥) ينظر (ابن الجزري،١٤١٨: ١٨٩/٢).
(٨٦) (الفراء: ٢٤/١).

والجحد لا يؤكد، ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبت" (٨٧). والفراء يرى أن الجملة الفعلية المثبتة إذا وقعت حالا فلا بد لها من "قد" ظاهرة أو مقدرة لتقربه من الحال. فجملة الحال هنا اقترنت بقد، وهي مقدرة في الآية الكريمة.

(٨٧) (الفراء: ٢٨٢/١).

الفصل الرابع صاحب الحال

المبحث الأول: تنكير صاحب الحال وتعريفه:

الحال قد تبين هيئة الفاعل، أو هيئة المفعول، أو هيئة الفاعل والمفعول معا. أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته، فهذا الذي تبين الحال هيئته هو صاحب الحال، فلا بد للحال إذا من صاحب، وشرط صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة.

قال سيبويه:" وقد يجوز نصبه على نصب هذا رجل منطلقا، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفا. ومثل ذلك: مررت برجل قائما، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائما، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: "عليه مائةٌ بِيضاً"، والرفع الوجه، و"عليه مائةٌ عَينـاً" والرفع الوجه"(٨٨). فسيبويه هنا نقل مذهب عيسى والخليل في مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ.

وقال ابن جني معقبا على كلام سيبويه:" ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم " له مائة بيضا" إنه حال من النكرة، وإن كان جائزا أن يكون بيضا حالا من الضمير المعرفة المرفوع في له"(٨٩). وقال سيبويه:" وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول: هذا غلام لك مقبلا، جعله حالا ولم يجعله من اسم الأول"(٩٠).

---

(٨٨) (سيبويه، ١٤٠٨: ١١٢/٢).
(٨٩) (ابن جني: ٤٩٢/٢).
(٩٠) (سيبويه، ١٤٠٨: ١١٣/٢).

وقال سيبويه:" وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده... وحمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام فرارا من القبح"(٩١). فصاحب الحال هنا أتى نكرة وهو كلمة "رجل"، والذي سوغ لمجيئه نكرة تقدم الحال عليه وهو "قائما".

ويرى السيوطي أن ظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو "فيها قائما رجل" هو المبتدأ. وبين مذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر بناء على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول(٩٢).

ومن مجيء صاحب الحال نكرة كون الحال لا يصح أن يكون وصفا لكونه جامدا، قال سيبويه:" وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاًّ، وعليه نحيٌ سمناً، وإن شئت قلت راقودُ خلٍ وراقودٌ من خلٍ.. ومن قال مررت بصحيفة طينٍ خاتمُها قال:" هذا راقودٌ خلٌ، وهذه صفةٌ خزٌ"(٩٣).

ثم قال: "وهذا قبيح أجري على غير وجهه، ولكنه حسنٌ أن يبنى على المبتدأ ويكون حالا. فالحال قولك: هذه جبتك خزا. والمبني على المبتدأ قولك: جبتُك خزٌ. ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل، ولكنهم جعلوه يلي ما ينصب ويرفع وما يجر، فأجره كما أجروه.."(٩٤).

---

(٩١) (سيبويه، ١٤٠٨: ١٢٢/٢).
(٩٢) (السيوطي،١٤١٨: ٢٣٤/٢).
(٩٣) (سيبويه، ١٤٠٨: ١١٧/٢).
(٩٤) (السابق: ١١٨/٢).

والظاهر من كلام سيبويه أن هذه الأسماء انتصبت للتخلص من جريانها نعتا.

ومن وقوعه من المعرفة المعطوفة على نكرة قول سيبويه: هذان رجلان وعبد الله منطلقين. وإنما نصبت المنطلقين، لأنه لا يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للاثنين، فلذلك جعل حالا(٩٥). وهنا اشتركت المعرفة مع النكرة في الحال، ولا يصح كونه نعتا لأجل المخالفة التي بين النكرة والمعرفة.

ومن كونه نكرة لا يصح وصفها بمعرفة ولا نكرة قول سيبويه :" وذلك قولك: مررت بكلٍّ قائما، ومررت ببعضٍ قائما وببعضٍ جالسا. وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررت بكلٍ الصالحين، ولا ببعضٍ الصالحين. قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنه مخالف لما يضاف، شاذ منه، فلم يجر في الوصف مجراه.. وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه"(٩٦). فلا يصح أن يجري قائم وصفا عليهما، لأنهما في التقدير معرفتان بنية الإضافة، ولا يصح أن يوصفا بالمعرفة أيضا، لأنهما في اللفظ نكرتان، فلم يسغ إلا أن تنصب الصفة حالا(٩٧).

---

(٩٥) (سيبويه ٢/٨١).
(٩٦) (السابق ٢/١١٥).
(٩٧) (الشاطبي ١٤٢٨: ٣/ ٤٥٠).

ومذهب الفراء أن صاحب الحال يكون معرفة، قال الفراء:" وقوله: ﴿مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٣٦] منصوب خارجا من القدر؛ لأنه نكرة والقدر معرفة، وإن شئت كان خارجا من قوله "مَتِّعُوهُنَّ" متاعا ومتعة"[٩٨].

ففي هذه الآية جاءت الحال نكرة وهي "متاعا" وصاحب الحال معرفة وهو "القدر" على الأصل.

وقد يأتي صاحب الحال نكرة عند الفراء، قال الفراء:" ويجوز ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج:٥] على الحال، والحال تنصب في معرفة الأسماء ونكرتها، تقول: هل من رجل يضرب مجرداً. فهذا حال وليس بنعت"[٩٩]. وقال الفراء:" وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عنه، كما تقول: عندي خراسانيةً جاريةٌ، والوجه النصب في خراسانية"[١٠٠]. ونقل عنه أبو حيان:" وحكى الفراء: هذه خراسانيةً جارية، بنصب خراسانية على الحال المتقدمة، وبرفعها على طريق البيان، يعني بدل جارية منها"[١١١].

وقال الفراء:" وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾[البقرة:٨٩] إن شئت رفعت المصدق ونويت أن يكون نعتا للكتاب لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلا للكتاب لكان صوابا، وفي قراءة عبد الله في آل عمران: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقاً﴾[١١٢] فجعله فعلا. وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت فالنصب على الفعل أمكن

---

(٩٨) (الفراء، ١٥٤/١). الفراء، ٢٠٠/١). (السابق ٢٠٧/١). (السابق ١/ ٢١٢) وينظر (٣٤٦-١٠٤/٢).

(٩٩) (السابق ٢/ ٢١٦).

(١٠٠) (الفراء، ١٦٧/١).

(١١١) (أبو حيان،١٤٠٨: ٣٤٧/٢).

(١١٢) (العكبري، ١٤٢٤: ١/ ٣٣٣).

منه إذا كانت نكرة غير موصولة، وذلك لأن صلة النكرة تصير كالموقتة لها"[١١٣]. يريد الفراء أن مصدقا حال من كتاب، وجاز ذلك لأنه قد تخصص بالوصف فقرب من المعرفة. وفي سورة آل عمران في قراءة عبد الله "مصدقا" حال من النكرة "رسول" لأنها في قوة المعرفة، حيث أريد بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال:" فأما قوله:﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف:١٢] فإن نصب اللسان على وجهين، أحدهما: أن تضمر شيئا يقع عليه المصدق...، وأما الوجه الآخر: فعلى ما فسرت لك، لما وصلت الكتاب بالمصدق أخرجت "لسانا" مما في "مصدق" من الراجع من ذكره"[١١٤].

فقوله لسانا حال من المضمر. وقد يكون صاحب الحال مضافا إليه، قال الفراء:" قوله: ﴿فَرِحِينَ﴾ [آل عمران:١٧٠] لو كانت رفعا على "بل أحياء فرحون" لجاز. ونصبها على الانقطاع من الهاء في ربهم. وإن شئت يرزقون فرحين"[١١٥].

(١١٣) (الفراء، ٥٥/١).
(١١٤) (السابق، ٥٥/١).
(١١٥) (السابق ٢٤٧/١).

المبحث الثاني: ترتيب الحال مع صاحبها:

نسبة الحال من صاحبها نسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخيرها وتقديم صاحبها، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال، كما هو ثابت في الخبر(١١٦). فيجوز تقديم الحال على صاحبها وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، قال سيبويه: "وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده"(١١٧). فالحال هنا "قائما" تقدم على صاحبه النكرة، وهو "رجل" ومن مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة أن يتقدم الحال عليه. يقول سيبويه:" وحمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائما، وصار حين أُخر وجه الكلام، فرارا من القبح. قال ذو الرمة(١١٨):

وتحْتَ العَوالِي في القَنَا مستظِلةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذرُ

وقال الآخر(١١٩):

وبالجِسم مني بيناً لو علِمْتِهِ شُحوبٌ وإنْ تستشهدِي العينَ تَشْهَدِ

وقال كثيِّر(١٢٠):

لمية موحِشاً طللُ

---

(١١٦) (ابن مالك، ١٤١٠: ٣/٣٣٤).

(١١٧) (سيبويه، ١٤٠٨: ٢/١٢٢).

(١١٨) البيت من الطويل، في (ذي الرمة ١٩٨٢: ١٠٢٤)، و(ابن يعيش: ٢/٦٤).

(١١٩) البيت من الطويل، ومن شواهد (ابن مالك، ١٣٩٧: ٤٢٢) ، و(العيني: ٣/١٤٧).

(١٢٠) البيت من مجزوء الوافر، وفي (كثير ١٩٧١: ٥٠٦) ، و(ابن جني، ٢/٤٩٢)، (البغدادي، ١٤١٦: ٦/٤٣).

وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام" [١٢١]. أراد ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة نصبها على الحال، وقوله "بينا" حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله "شحوب" والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها. وموحشا: حال متقدم من "طلل" الواقع مبتدأ مؤخرا. وهو نكرة، وسوغ ذلك تقدم الحال عليها.

وقال سيبويه: "واعلم أنه لا يقال: قائما فيها رجل. فإن قال قائل أجعله بمنزلة راكبا مر زيد، وراكبا مر الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن فيها بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل.."[١٢٢].

ويقول: "وتقول: عليك أميرا زيد؛ لأنه لو قال: عليك زيد وهو يريد الإمرة كان حسنا. وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر، لأنه ليس بفعل. وكلما تقدم كان أضعف له وأبعد، فمن ثَمّ لم يقولوا: قائما فيها رجل، ولم يحسن حسن: فيها قائما رجل"[١٢٣]. يريد تقديم الحال على الاسم الذي منه الحال إذا كان العامل ظرفا ليس بكثير في الكلام، والكثير أن يكون الحال بعد الظرف والاسم جميعا[١٢٤].

ويقول الفراء:" فدل مجيء أحدهما هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالا للأسماء التي قبلها"[١٢٥]. وقال الفراء:" ومثله قول الشاعر[١٢٦]:

---

(١٢١) (سيبويه، ١٤٠٨: ٢ /١٢٢).
(١٢٢) (سيبويه، ١٤٠٨: ١٢٤/٢).
(١٢٣) (السابق، ١٤٠٨: ١٢٥/٢.
(١٢٤) (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢/ ٤٥٤).
(١٢٥) (الفراء، ١٠٤/٢).
(١٢٦) تقدم تخريجه قريبا.

لمية موحِشاً طللُ يلوح كأنه خِلِلُ

المعنى: لمية طلل موحش، فصلح رفعه لأنه أُتبِع الطلل، فلما قدم لم يجز أن يتبع الطلل، وهو قبله. وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عنه، كما تقول: عندي خراسانيةً جاريةٌ، والوجه النصب في خراسانية"[١٢٧]. فصاحب الحال هنا نكرة وسوغ لها تقدم الحال عليها.

(١٢٧) (الفراء، ١/١٦٧).

الخاتمة

تناول البحث مسائل الحال عند سيبويه والفراء، وقد بدأ بمقدمة تناولت أسباب اختيار الموضوع وحدوده والدراسات السابقة عليه، ثم فصول البحث ومباحثه، وختم البحث بالنتائج الآتية:

١. يلحظ التقارب الكبير بين سيبويه والفراء في مسائل الحال والخلاف بينهما في بعض المسائل قليل ومحدود.

٢. استخدام مسمى الحال عند كل من سيبويه والفراء وهو استعمال بصري كوفي.

٣. يطلق الفراء مصطلح القطع ويقصد به الحال.

٤. يطلق سيبويه على الحال مسمى الخبر والصفة والمفعول فيه فالأسماء متعددة والمقصود واحد.

٥. اتفق سيبويه والفراء على مجيء الحال نكرة وقد يأتي معرفة على غير الأصل.

٦. قد يأتي صاحب الحال نكرة عند سيبويه.

٧. عامل الحال إما لفظي كالفعل والمصدر والوصف، وإما معنوي كأسماء الإشارة وبعض الحروف والأدوات.

٨. قد يتقدم الحال على عامله شبه الجملة أو يتأخر عند الفراء لورود شواهد صحيحة على ذلك.

٩. يجيز سيبويه مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ وهذه الحجة يعضدها السماع الذي يمكن القياس عليه

وتوصي الدراسة بتتبع المسائل النحوية والصرفية عند سيبويه والفراء والتعرف إلى بذور الاختلاف بينهما وأثره في الخلاف بين البصريين والكوفيين.

مسرد المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الجزري، محمد.(١٤١٨هـ) النشر في القراءات العشر. تحقيق زكريا عميرات. ط١. بيروت. دار الكتب العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت. دار الهدى .
- ابن مالك، محمد (١٣٩٧هـ) شرح عمدة الحافظ. تحقيق عدنان الدوري. بغداد. مطبعة العاني.
- ابن مالك، محمد (١٤١٠هـ) شرح التسهيل. تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد المختون، ط١. هجر.
- ابن منظور، محمد (١٤١٧هـ) لسان العرب. تحقيق أمين عبد الوهاب ، محمد العبيدي، بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- ابن هشام، عبد الله (١٤١٩هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى. بيروت. المكتبة العصرية.
- ابن يعيش، موفق الدين . شرح المفصل. بيروت. عالم الكتب.
- أبو الطيب، عبد الواحد. (١٤٣٠هـ) مراتب النحويين. تحقيق محمد أبو الفضل. بيروت. المكتبة العصرية.
- الأنباري، أبو البركات.(١٤٢٠هـ) أسرار العربية. تحقيق بركات يوسف هبود. ط١. بيروت. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- الأندلسي، أبو حيان. (١٤٠٨هـ) ارتشاف الضرب. تحقيق د. مصطفى النماس.ط١. القاهرة. المدني.
- الأندلسي، أبو حيان.(٢٠١٠م) البحر المحيط. تحقيق عادل عبد الموجود. ط٣. بيروت دار الكتب العلمية.

- البحتري، الوليد. ضبطه لويس شيخو. بيروت.
- البعيمي، إبراهيم بن سليمان. (١٤١٨هـ) المنصوب على التقريب. المدينة المنورة. الجامعة الإسلامية.
- البغدادي، أحمد.(١٤٢٢هـ) تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد معروف. ط١. بيروت. دار الغرب.
- البغدادي، عبد القادر(١٤١٦هـ) خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة. الخانجي.
- الخضري، محمد (٢٠١١م) حاشية الخضري. تحقيق تركي فرحان.ط٤. بيروت. دار الكتب العلمية.
- ذو الرمة، غيلان (١٩٨٢م) ديوان ذي الرمة. تحقيق عبد القدوس أبي صالح. ط١، بيروت. مؤسسة الإيمان.
- الرضي، محمد.(١٣٩٨هـ) شرح الرضي على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. جامعة قاريونس.
- الزبيدي، أبو بكر. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل . ط٢، دار المعارف.
- سيبويه، عمرو. (١٤٠٨هـ) الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة. الخانجي.
- السيرافي، أبو سعيد. (٢٠٠٨م) شرح كتاب سيبويه. تحقيق أحمد حسم مهدلي، علي سيد علي، ط١. بيروت. دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين. بغية الوعاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين. (١٤١٨هـ) همع الهوامع. تحقيق أحمد شمس الدين، ط١. لبنان. دار الكتب العلمية.

- الشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم بن موسى.(١٤٢٨ه) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. تحقيق د. عياد الثبيتي وآخرون. ط١. مكة المكرمة. جامعة أم القرى.
- العامري، لبيد (١٩٨٤م). ديوان لبيد. تحقيق إحسان عباس، ط٢، الكويت. حكومة الكويت.
- عزة، كثير (١٩٧١م) ديوان كثير عزة تحقيق إحسان عباس، ط١، بيروت. دار الثقافة.
- العكبري، أبو البقاء.(١٤٢٤هـ) إعراب القراءات الشواذ. تحقيق محمد السيد. ط١.بيروت. عالم الكتب.
- العيني، محمود بن أحمد. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. دار صادر.
- الفراء، أبو زكريا. معاني القرآن. تحقيق، أحمد نجاتي، محمد النجار، دار السرور، بيروت.
- القرطبي، محمد (٢٠١٣م) الجامع لأحكام القرآن. تحقيق سالم البدري. بيروت. دار الكتب العلمية.
- المرقشين (١٩٩٨م) ديوان المرقشين. تحقيق كارين صادر. ط١. لبنان . دار صادر.
- النيلي، تقي الدين (١٤١٩هـ) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. تحقيق د. محسن العميري. ط ١. مكة المكرمة. جامعة أم القرى.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٥١٧٧
٢-	Abstract	٥١٧٨
٣-	المقدمة	٥١٧٩
٤-	الفصل الأول: الحال، وفيه ثلاثة مباحث:	٥١٨٢
٥-	المبحث الأول: تعريف الحال.	٥١٨٢
٦-	المبحث الثاني: تسمية الحال	٥١٨٥
٧-	المبحث الثالث: تنكير الحال وتعريفها	٥١٨٨
٨-	الفصل الثاني: عامل الحال وفيه ثلاثة مباحث:	٥١٩١
٩-	المبحث الأول: صفة عامل الحال	٥١٩١
١٠-	المبحث الثاني: ترتيب الحال مع عاملها	٥١٩٤
١١-	المبحث الثالث: حذف عامل الحال	٥١٩٧
١٢-	الفصل الثالث: أقسام الحال: وفيه ثلاثة مباحث:	٥٢٠٠
١٣-	المبحث الأول : الحال المنتقلة والثابتة	٥٢٠٠
١٤-	المبحث الثاني: الحال المشتقة والجامدة	٥٢٠١
١٥-	المبحث الثالث: الحال المفردة والحال الجملة	٥٢٠٥
١٦-	الفصل الرابع: صاحب الحال، وفيه مبحثان:	٥٢٠٧
١٧-	المبحث الأول: تنكير صاحب الحال وتعريفه	٥٢٠٧
١٨-	المبحث الثاني: ترتيب الحال مع صاحبها	٥٢١٢
١٩-	الخاتمة	٥٢١٥
٢٠-	مسرد المصادر والمراجع	٥٢١٦
٢١-	فهرس الموضوعات	٥٢١٩